

محاضرة (1)

• هاء المحاضرة عن القانون بشكل عام •

القانون :

مجموعة من القواعد العامة والمجردة تهدف لتنظيم العلاقات بين الأفراد من جهة ، وبين
الأفراد والدولة من جهة أخرى

← العمومية والتجريد :

العمومية أي أن القاعدة القانونية تخاطب الجميع وتساوي بينهم ، ولا تنظر للأشخاص بل
للتصرفات .

مثال القانون يخلع أحكام لعقد البيع بوجبه يلتزم المشتري بسداد الثمن ويلتزم البائع
بتسليم المشتري ما تم التعاقد عليه
مش مهم الاطراف ، المهم أحكام التصرف

مثال يعاقب كل من يرتكب السرقة
ما صدرنا فيه ، أي هديرهك بيتعاقب حسب القانون (كل من) بعمومية وتجريد

التجريد أي أن النص القانوني مجرد عن الأشخاص ولا يرتبط بهم

مثال القانون الإداري يبيح عن اختصاصات الرئيس ، بس ما يبيح عن اختصاصات الرئيس مخودعيه

* أقدم قانون مؤرخ هو قانون حمورابي في الحضارة البابلية 1790 م.

← فهم 282 مادة قانونية ، نظم العلاقات السائدة في ذلك الوقت من علاقات خائلية
وعقد بيع وشراء ، رهن ... ومسلة حمورابي منقوشة على ألواح رخام وصوبية في متحف
اللوفر.

* بعد قانون الألواح الاثني عشر في الحضارة الرومانية 450 م.

← ظهر نتيجة نزاع طبقة النبلاء والطبقة العامة ، كان يركز على التقاضي ، بعده لقدام
على أحكام المقامات .

* العالم الإيطالي لومبروزو هنا ← جرائم ذوي الياقات البيضاء

✳ من هون نشأ القانون ، كيف تطور لقدام ؟

له من خلال "التجربة والخطأ" ، إذا لم يحقق الغاية ← نلغيه / نعدله ، وتطور لإعادة التوازن .

تطور القانون مواكبة لسلوك البشر وعلاقة البشر

تطور القانون من قوانينه عامة إلى اختصاصها قانوني (قانون إداري ، قانون جنائي ، قانون مدني ، تجاري ، قانونه عمل)

مع التطور اكتشفوا انه القوانين هذي مش مبالغة

مثال مسألة حمورابي :

الأمم مبادئ عامة مثل :

• العقد شريعة المتعاقدين

• الحيثية بالعيب والسن بالسن والبادي - الظلم

في تطور العلم الجنائي وصلوا لأهداف عقاب جديدة (على عكس مبدأ حمورابي)

هزارت غاية العقاب من الانتقام ، بل الإصلاح والتأهيل والردع لإعادة الجاني للمجتمع دون عودته للجريمة

✳ قانون التجارة العثماني 1850

✳ بعدها بريطانيا حطت قوانينه سنة 1929 - 1930

← تهئية البيئة للصهاينة

✳ ثم صدرت مجموعة تشريعات في الأردن 1964 - 1966

← سنة 1948 - 1967 كانت الهيئة الغربية للأردن وغزة لمصر

← 1966 حتى يومنا هذا (قوانين التجارة)

← 1964 - 2023/3/30 (قوانين الشركات) التغي

← 1952 الأسماء التجارية

← 1953 العلامة التجارية

← 2021 قانون شركات فلسطين

← سنة 1966 حتى 1993 كان الحاكم العسكري يعطي قرار عسكري

← بعدها اتفاقية أوسلو (الحكم الذاتي) ← سلطة تنفيذية وتشريعية وقضائية .

• ملاحظة (2) • من صاى المحاضرة وبعدها عن القانون التجارى •

• نشوء القانون التجارى (وهو قانون خاص):

جميع قواعد القانون التجارى هي قواعد مرفقة تعارف الناس على اتباعها وأصبحت
يمرر الزمر المستقرة ولائمة وملزمة للتجار.

• قانون المدين ينظم الأعمال التجارية كدما أصدر المشرع الفرنسى تشريع
(1807) التجارة الفرنسى وهو أول تشريع صنفها بتنظيم الأعمال التجارية.

لماذا ما توافر ضمن قانون التجارة لحكم النزاع يتم الرجوع للقانون المدين

• كنا تابعين لقانون التجارة العمانى واستبدلناه بقانون التجارة الأردنى

• أما مجلة الأحكام العدلية العثمانية لا زالت موجودة وتنظم المعاملات المدنية عنا
عشاه ما في قانون مدنى فلسطينى

• القانون المدين يعنى الهوية العامة للإلتزامات والحقود (لمعناها) لكنه فشل
في تنظيم مجموعة من العلاقات مما أدى إلى خلعه قوانين خاصة لتنظيمها بدل
القانون المدين ← قودينه تجارية، إدارية، ...

• القانون التجارى: مجموعة من القواعد القانونية تخضع لها الأعمال التجارية والتجار
وتطبق عليهم. يندرج تحت القانون الخاص

• القانون المدين = القانون العام يحكى بشكل عام شؤدين عقد، شروط محته، مدين
إلزامية البنود التعاقدية، جزاء الإخلال بتنفيذ العقد

- ليه عنا قانون تجارى ؟

← عثمان السرعة: إذا أبرمت عقد قيمته فوه الـ 200 دينار لازم يكون مع دليل
← الائتمان

• احنا في فلسطينى بنتمامل مع القانون التجارى الأردنى 1966 قانون 12 (في الضفة الغربية)
في غزة ← قانون التجارة 2014 والتشريعات المملكة له

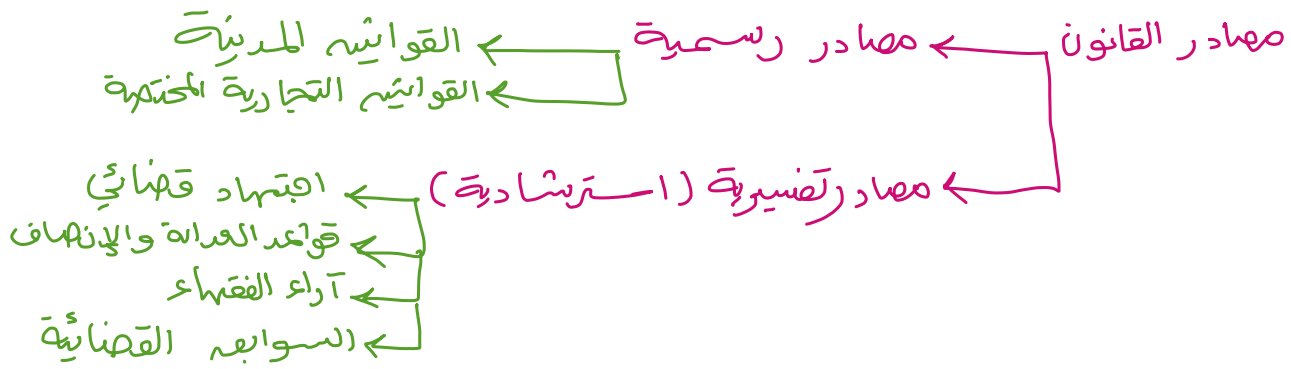
• الفرم بينه الشيك والكهباله (أدراعه تجارية)
بينهم البنك ← بس طرفيه، ما في وسيط بينهم (ساحب والمستفيد)

• الأورامه المالية ← ينظمها قانون الأورامه للمالية مش القانون التجارية

• ليس كل عمل يحققه الزع هو عمل تجارى

• حالياً، الرئيس (في فلسطين) يصدر القوانين

* مصادر القانون :



* المصادر الرسمية : كل زنها / قاعدة يمكن للحكمة الإعتقاد عليها بإصدار قرار قضائي .

عن البجند
 * الأعراف تعتبر مصدر رسمي للقانون (قانون غير مكتوب) — لها أثر قانوني
 * التكررات بين الأفراد هي عقود
 * معظم القواعد القانونية ظهرت نتيجة الأعراف وتعامل البشر مع بعضهم .

* مصادر استرشادية :

- لا زام القاضى بحكم

* العرف
 عرف خاص : لفئة معينة (ملاك : مزارعين)
 عرف محلي : حسب المنطقة
 عرف عام : لكل الدولة

هناك أدوية عرف خاص ثم محلي ثم عام

- ممنوع ان العرف يخالف نص قانوني ملزم

يكن
 راجح
 معتبر
 مصدر
 استرشادي

محاضرة (3)

التمييز بين الأعمال التجارية والأعمال المدنية

هناك ٤ نظريات للتمييز بينهم :

[1] نظرية المضاربة : العمل التجاري هو العمل الذي يهدف إلى تحقيق الربح
ركن هناك أعمال تحققه الربح لكنها غير تجارية

[2] نظرية المحرفة : العمل الذي يصدر من شخص احترف التجارة
لكن يجب نعرف الاعتراف

[3] نظرية استاؤل : أي عمل ينتج عنه نقل شيء من مكان إلى آخر

[4] نظرية المشروع : يقوم به شخصين
← الاعتراف ، تكرار العمل
← تنظيم العمل
لكن ما يربط لأنه في كثير مشاريع فردية تعتبر أعمال تجارية

ما ينفرد فحكم إذا صاد عمل تجاري فقط من نظرية واحدة ، ممكن نستخدم النظريات الأربعة
النتائج التي تترتب على التمييز بين الأعمال التجارية والأعمال المدنية :
[1] التهامن : بالتجاري موجود بالقانون بس بالمدني موجود فقط بقوة التقاليد

[2] الإثبات : بالعمل المدني مجموعة من القواعد بتتبع الإثبات ، بالعمل التجاري طرفه الإثبات كثيرة
في هوابط

المهلة القهائية
[3] إعمال المدنية : هو الذي يصير للعاملات المدنية لكنه ممنوع للعاملات التجارية إلا باستثناء

[4] صونوع سعر الفائدة : لا يوجد قرره في سعر الفائدة بين العمل المدني والتجاري (maximum 9%)

[5] مهلة السامر

[6] الإفلاس : أي تاجر يتوقف عن دفع ديونه يطبق عليه نظام الإفلاس
أي مدني يتوقف عن دفع ديونه يطبق عليه نظام الإعسار

محاضرة (٦)

٧ الاختصاص القضائي : ما في فهمه بينهم ، لازم أرفع الدعوة في مكان المدعي عليه
ماعنا محاكم تجارية ، ومن موجود منها هاد لاشي (فقط اختصاصها مكاني)

٨ انتفاء مهنة المتبرع : الأعمال التجارية تنزع مهنة التبرع لأنه السهف منها هو تحقيقه الربح

٩ التقادم : هناك حد زمني أقصى للمطالبة (التقادم) كحقوق ، في الأعمال التجارية يسقط التقادم بمرور ١٥ سنوات
أما المدعى للمدنية ← ١٥ سنة
إن لم يتم دفع الهد

الأعمال التجارية في قانون التجارة الأردني

١ الأعمال التجارية بطبيعتها (الأصلية) : بعض النظر عن من قام به (المادة ٦)

٢ الأعمال التجارية بالتبعية : تكون بالأهل مدنية لكنها تعتبر على تجاري لأنه الشخص الذي قام
به هو تاجر (مثل استئجار محل مبيعات استيراد)

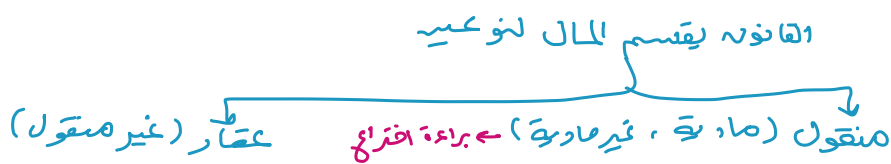
٣ الأعمال التجارية المختلطة : لأحد الأطراف مدني ولأحد الأطراف تجاري
(الشكلية)

المادة (٦) ، (٧) ، (٨) ← عن الأعمال التجارية

محاضرة (٥)

الأعمال التجارية بطبيعتها :

مثل : شراء منقولات بقرص بيعها أو تأجيرها يعتبر على تجاري .



* عشان أعتبره على تجاري هناك ٧ شروط :

١ يجب أن يسهبه عليه البيع أو التأجير على شراء (الهدايا لما تنباع على تجاري)

* أو يسهبها عليه استئجار

[2] أن يكون قصده البيع أو التأجير وقت الشراء

[3] أن يقع (تعب) بيع / الاستئجار على ما من متقول

مثال : رسم لوحة وبيعها (غير تجاري) بين لو باعها لتاجر والتاجر باعها (عمل تجاري)

[4] قصده تحقيق الربح

مثال : الجمعيات التعاونية / النقابات لما يشتروا حي ويبيعوه للأعضاء ما يكون قصده الربح

أنواع الأعمال بطبيعتها (الأصلية)

1 المصارف وأعمال الصرافة :

* هو عمل تجاري ، يجب أن تتم من خلال مشروع ، شركة مساهمة عامة
منظمة ومهنية

2 توريد المواد (لحقوق التوريد) :

* عقد بين المورد (تقدم مواد أو خدمات) بصفة دورية ومستمرة للمورد (المورد له) مقابل أجر
* لم يشترط القانون أن تكون من خلال مشروع
* شرط يسبقها عملية شراء / استئجار
* يشترط الكرار (الاعتراف)

3 أعمال الصناعة

* تحويل المواد الأولية لمواد يستخدمها الإنسان

* جميع أعمال الصناعة تعتبر عمل تجاري (صناعات زراعية)
* باستثناء الحرفي المنفذ (حداد ، ضابط ، نجار) أعمال مدنية
* باستثناء الأعمال اليدوية البسيطة
* لا يشترط أن يكون مشروع

[4] عقود النقل : محدد يتم فيه نقل الشيء من مكان لآخر بمقابل أجر (بري ، جوي ، بحري)

* عقود بسيطة ثنائية / ثلاثية الأطراف
* ثنائي : بين ناقل وراكب
* ثلاثي : نقل منتجات / بضائع (مرسل ، ناقل ، مرسل إليه)

* ينقذ أساساً على المركبة (الوسيلة) لا على الشخص الطريقة الوحيدة لنقل الركاب
في النقل

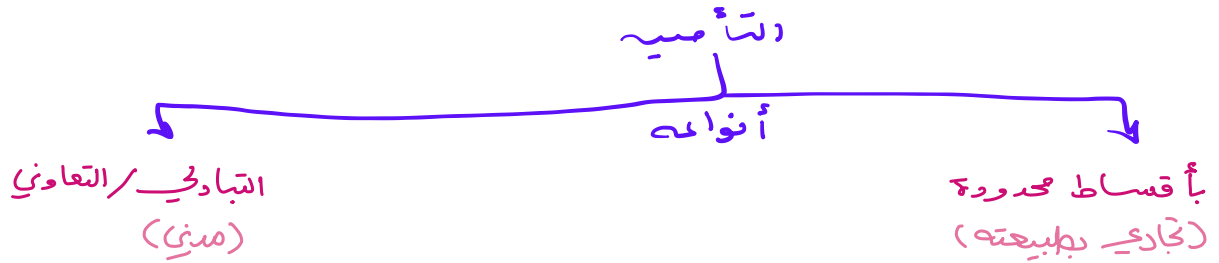
* به لو واحد كان موظف سافر بهير لا عقار عليه

محاضرة (6)

1) أعمال التأمين :

عمل تجاري لشركة ، بينما المواطن يكون تجاري بشرط يكون بالنسبة له عمل تجاري .

كل أنواع التأمين يُعتبر عمل تجاري بشرط حرى التأمين تكون مساهمة عامة



2) التأمين بأقساط محدودة : (تأمين تعاوني)

لشركة بتدفع التأمين المستهلك حال وقوع الضرر مقابل يدفع لهم المصاريف من صنفات (شركة / شركة)

3) التأمين التبادلي / التعاوني : مثل الصناديق الاجتماعية

مجموعة من إدارة يخططوا مبلغ معين عشوائيا الذي سوف يعمل خطأ كل واحد يدفعوا عنه لأهل المرفق ، ما يوزعوا المبلغ إلا لها الهدف (تأمين من خطأ المرفق) من ربح

أعمال تجارية

4) الحماية والسفيرة (الوكالة بالعمولة والسفيرة) - أعمال تجارية

- الوكالة العادية - عمل مدني
- الوكيل يمثل موكله - عقد المواطن مع المحامي
- الوكالة بالعمولة (التجارية)
 - ← يشترط تكرار وهدف الوكالة يكون على تجاري
 - ← مثل KFC دعوة
 - ← يسجل في "سجل الوكلاء التجاريين" لدى وزارة الاقتصاد

- السمسرة : شخص يتوسط بين طرفين بهدف تقريب وجهات النظر مقابل أجر
لـ عمل تجاري

7 التزام الطبع : أي شراء يتم تنفيذه من خلال الوسائط السمعية والبصرية مقابل
أجر وتحقيق اربح

لـ المؤلف لا يعد عمل تجاري ← عمل صدي
لـ عمل دور النشر ← تجاري

8 المشاهدة والمعارض العامة :
لـ عمل تجاري شرط التكرار
لـ خدمات ترفيهية مقابل مصاري بهدف تحقيق اربح

9 التخزين العام (المخازن) :
لـ عمل تجاري سواء الحي فرز ساجراً ولا
لـ إيداع الأموال المنتولة في المخازن العمومية لقاء أجر لفترة معينة

10 أعمال المناجم والبتون :
لـ المفروضة هي أعمال مدنية بس لأنه بدو رأس مال لاستخراجها مني تجارية

11 الأعمال العقارية :

لـ أعمال تجارية

12 شراء العقار لبيعها بربح :

لـ عمل تجاري

لـ حكمنا للمال نوعيه ← منقول : يمكن تحريكه ونقله دونه أن يتلف
لـ عقار : الأرض والبناء القائم عليها

لا شراء العقار / استعباده بهدف تأجيره لا يعد عمل تجاري لكن :
لـ ليه؟ لأنه باد 1966 ما سنده القانون
لـ بس في الـ 2021 صار لا يقبل أعمال مدنية بل تجارية.

⑬ وكالة الأئصال (مكاتب الأئصال) :

← مكاتب بتقدم خدمات مقابل أجر مهني ويعتبر عمل تجاري
← مثل : وكالات السياحة ، مكاتب لإدارة الأئصال

✳ المبحار المشترك بين ال 13 نوع ← السعي لتحقيق الربح

← ممكن تكون الأئصال تجارية ولا يسعى لتحقيق الربح
← بين مش ممكن تكون لأئصال تجارية بطبيعتها ولا تسعى لتحقيق الربح

صاحبة (7)

✳ ليست جميع الأموال المنقولة أئصال تجارية (حسب إذا معنوي أو مادي)
← فقط التاجر الي عمل المنقول المادي

⑭ الأئصال التجارية التبعية

هي بالأئصال أئصال مديونية بس لأنه التاجر قام بها لغايات تجارية
↓
هو الشخص أي بيسوي
عنه باحتراف

✳ قد يكون عمل تجاري للطرفيه أو لطرف واحد

← مثلاً بين زعيان استدى مكيف من صبيتي (للطرفيه)
← بين زعيان استأجر لـ (مؤجر)

⑮ الأئصال التجارية المختلطة

← مفعولة في إحد يد القانون الي بهنا نطبقه
← مفعولة في صول نوع لإثبات ← التاجر هو الي بيستخدم كافة الوسائل

محاضرة (8)

* التاجر :

- من هو التاجر؟

صنف قانون التجارة الأردني في الفقرة الأولى من المادة التاسعة منه التجار في مجموعته ، وهم :

① الأشخاص الذين تكون مهنهم القيام بأعمال تجارية

② اشركات (أشخاص معنوية) التي يكون موضوعها تجاريًا .

هو التاجر الفرد (الأشخاص الطبيعيون)

هو التاجر: هو كل من اعترف القيام بعمل تجاري باسمه وحسابه ،

وكان متمتعًا بالأهلية التي يطلبها القانون لا متراف التجارة

- شروط اكتساب الشخص الفرد صفة التاجر :

① أن يتخذ الشخص من القيام بالأعمال التجارية مهنة له .

② تمتع الشخص بالأهلية اللازمة للقيام بالعمل التجاري

← لازم تكون أحوال تجارية بطبيعتها (ال 13 على)

← الأعمال التجارية التبحية : هي التي يتكسب صفة التجارية من التاجر وليس العكس .

← الاعتراف : القيام بالعمل بشكل مستمر (تكرار واختياري) ممارسة (والارتزاه منه) (أحد مصادر الرزق) أو (التجسس) وليس من الضروري أن يكون مصدر رزقه الوحيد

← الاعتقاد خيرا في الشخص انه يكون تاجر

* الاستثناء من الأحكام المتعلقة بالتجارة:

الأشخاص الذين يعطونه تجارة صغيرة أو حرفة بسيطة ذات نفقات زهيدة إلى جتهدوا على مساعيهم البدنية كالبائع المتجول لا يخضعون للالتزامات المختصة بالدفاتر التجارية ولا لقواعد الشريعة لأحكام الإفلاس.

* المادة (11): أثر الإعلان عن الاشتغال بالأعمال التجارية

لـ إلى بطله عن محله أو شغله يُعتبر تاجر حتى لو لم يحترف المهنة .
"حماية" لمصالح الناس .

* المادة (13): أركان الأشخاص الاعتبارية

لـ لا يعد تاجرًا من قام بمعاملة تجارية عرضًا (مثل الحكومة والدوائر والبلديات والمجتمعات والنوادي ...)

محاضرة (9)

* التاجر الظاهر: يعلم أنه تاجر ويطلب عليه جميع الالتزامات للتاجر

هو التاجر المستتر: مثلاً القضاة ممنوع يشتغلوا بالتجارة في بيتهم ورا هذا

لـ الفقه والقضاة: يُعتبر تاجر
لـ لكن القانون لا يطلب عليه صفة التاجر بل قانون الإفلاس يوظفه عليهم
والصالح العام

* التاجر المغير: يعتقد أنه غيره البني بشكل رئيسي لكي يحسب ما يؤمن

معيشتة ← اسمه تاجر لكن يُعفى من التزامات التجار

* المياومة ← يأخذ الأجر باليوم

• الشرط الثاني : الأهلية

- ← يكونه قادر على القيام بالألتزامات
- ← من اترشد ١٨ سنة (بالتقانونه للمدني)
- ← أهلية للأداد : ١٥ سنة
- ← المأذون له بالتجارة غرة يومه ال ١٥ سنة - كعهه الصيام بأعمال معينة من التجارة

• أهلية الأجنبي : للأهل حسب جنسيته من بالأمرور التجارية حسب إذا كان يعتقد انه كامل الأهلية ورشش العقد في فلسطينه يكون حسب أهلية فلسطينه (١٨ سنة)

• التاجر يقوم بعمله باسمه وكسابه

• الأشخاص الاعتبارية :

- شركات المحاماة والمهندسيه ← أعمال مدنية
- الدولة وللؤسيات

محاضرة (١٥)

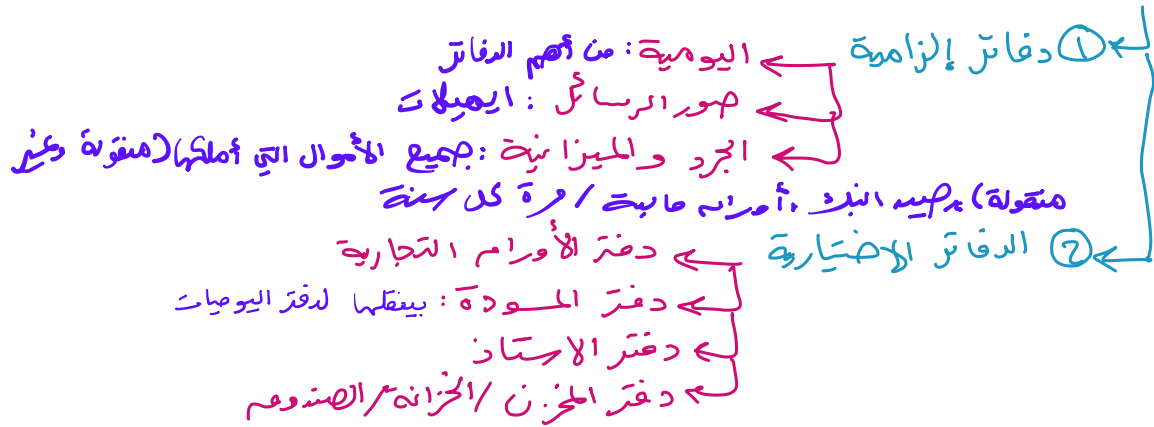
• شو بصير لما الشخص يصير تاجر :

- ① - يجب أن يحسك دفاتر تجارية
- ② - يسطبه عليه موضوع لائبات
- ③ - يجب أن تسجل اسمها في السجل التجاري
- ④ - يسطبه عليها قانونه الإفلاس والصلح الواقع من الإفلاس
- ⑤ - اتماذ عنوان تجاري
- ⑥ - الانسحاب إلى عضوية الغرفة التجارية

❖ ماهي الدفاتر التجارية : سندات وسجلات يسجل فيها التاجر جميع الأعمال التي تعود له على

لديه ؟ للآثبات ، تبين المركز المالي الوضع الحالي ، المتابعة ، الضريبة ،
عشان يمشو فوا الإقلاص الاحتياكي أو تقصيري

❖ أنواع الدفاتر :



محاضرة (١١)

❖ كيف نقوم بتنظيم الدفاتر التجارية ؟

① تسجيل المواد حسب تاريخها

② ترقيم الدفاتر

③ لازم يتم التأشير عليها من مراقب السجل التجاري قبل الاستخدام

④ لازم تكون حابية من أي زراغات أو محو أو شطب

إذا ما كان منظم ؟

❖ جزاءات مدنية / جنائية

- ① تجريد الدفاتر من قوتها
- ② اعتبار التاجر متفلس بالاحتياز / التقدير
- ③ لا يستطيع تقديم طلب صلي وارجي من الإقلاص

* حجية الدفاتر التجارية في الإثبات :

* القاعدة الأصلية :

لا يجوز للشخص أن ينشئ الدليل لنفسه ، ولا دليل ضد نفسه ولكن يجوز للتاجر أن ينشئ دليله (حرية الإثبات)

1- ضد الغير لمصلحة (مصلحة التاجر)

← إذا كان الغير (غير تاجر) ؛ ليس من العدل أنه أبرز دليلي عليها
إلا في حالة واحدة ← يمين متعمدة (ببقد القاضي ما يصدق فيها)

→ في نوعيه من اليمين ← متعمدة ← دليل تكميلي (لأحد الأطراف)
← حاسمة

← إذا كان الغير (تاجر) ؛ شروط : ① يكون من الدوائر الإلزامية المنتقلة
② يكون الشخص المتبني تاجر
③ يكون النزاع أصلي تجاري

2- ضد التاجر ضد ذي (ضد مصلحة الغير)

لما المحكمة تطلب الدفتر لازم تبرزه

← بفحص النظر :

① ضد تاجر أو غير تاجر

② كان الدفتر منظم أو لا

③ النزاع تجاري أو لا (مدي)

* أنهم أصلي يكون دفتر منظم

* إذا كانت الدفاتر منتقلة ← لا يجوز تجزئتها (أسف كل الصفحات)

← إذا كان غير منتقلة ← يجوز تجزئتها

محاضرة (12)

الإطلاع على المفاتيح التجارية :

- على أي أساس سيتم طلبها ؟

- ① الخاصة
- ② أننا كمخبر من تلقاء فني
- ③ الخصم

← بس هب

- حالات الإطلاع الكلي (على سبيل المحصر) :

- ① الإرث (الورثة) (الموصى له دعما غريب)
- ② ضمة الأموال المشتركة
- ③ الشركة شريك ذو مساهم في الشركة دعا حركات المصحة العامة كزم أمر
- ④ الصلح الواجب من الإفلاس
- ⑤ الإفلاس

فصنا في

← مثال : محل تجاري يمتلكه في أمشيها ، كالم بقدروا شوفوه

← معناه أننا كتاجر بطلب من الدائنين الصلح

← التصفية (شو لك وشو عليك)

- الإطلاع الجزئي :

- ← يعني جزء من المفاتيح ← بيانات قديم النزاع
- ← غير محدد بحالات

ثاني
التزام

القيد في السجل التجاري :

- ← بسجل حاي أنا كتاجر في وزارة الاقتصاد الوطني
- ← أسماء التجار والشركات والنشاطات التجارية
- * مسجل شركات ← مسؤول عن سجل الشركات
- * السجل التجاري ← أمية السجل التجاري

هو الهدف من السجل التجاري : الحصول على معلومات لأي حد
من الغير ، يفيد من الناحية الاممائية والاقتصادية

✳ الجهة المختصة ➡ وزارة الاقتصاد الوطني

✳ مين هم الأشخاص الي لازم يسجلوا ؟

لـ كل تاجر سواء كان فرد أو فرد سواء كان فلسطيني أو
أجنبي

لـ أي فرع وأي وكالة الموجودة في البلد حتى لو مركزها بالبلد

لـ في المخيمات مثل التاجر الصغير

لـ حتى لو موجودة في سجل الشركات لازم تسجل في السجل التجاري

✳ تنظيم السجل التجاري

لـ في بيانات كثيرة (نسخية)

لـ إذا تغيرت معلومات ، معي شهر أملا

لـ إذا كان التاجر والتاجر هي بيانات خاصة معي لازم يحكيها

✳ متى البيانات بتتخذ ؟

لـ إذا هو في التاجر

لـ إذا التاجر احتل الصلابة

لـ إذا الشركة تم تصفيتها

محاضرة (13)

* الإجراءات (أشياء بيهر عليها عقوبة) حالات :

① لم يتقدم بطلب التسجيل في السجل التجاري من تاريخ تأسيسه أو من تاريخ نقل الملكية له (خلال مدة شهر)

② لم يعلم أمميه السجل التجاري بالتغييرات التي طرأت له وضعه

③ إذا كنا فرع أو وكالة موهودة خارج فلسطين وما سجلت

④ إذا أنا في مراسلاتي وفواتيري ما أذكر مكان (عنوان) السجل التجاري إلى أنا مسجلة فيه

* العقوبة ← غرامة لا تتجاوز الـ 20 دينار، في سماح 15 يوم انه يعدل مع خاطئه ← بعد الـ 15 يوم يزيد ديناري كل يوم يخالف فيه

⑤ إذا صار تزوير للبيانات وعن سوء نية

← عقوبتها ← غرامة من 10 دينار إلى 100 دينار
← وحبس من شهر إلى 6 أشهر
← أو العقوبتين معاً
← يطالبه القانون الأسس

* تسجيل الشركات في سجل الشركات تكسب الصفة المحنوية بس التاجر متى لما يسجل في السجل التجاري بل كما يحترف التجارة

الغرض من هذا هو أن تستخدمه

لما تمارس الأعمال

التجارية

* الالتزام الثالث للتاجر: عنوان تجاري ← للتمييز بين تاجر وتاجر

الغرض من الاسم التجاري والعلامة التجارية:

لتمييز سلعة عن سلعة (Brand)

اسم المحل

لتمييز بين محل ومحل

* الشعار التجاري ← هو وألوانه

على سبيل المثال

* بالنسبة لشركات في 5 أنواع: في فلسطين (نعتبره عنوان تجاري)

- ① الشركة العادية العامة (ش.ع.ع.) ← مسؤولية محدودة
 - ② الشركة العادية المحدودة ← مسؤولية غير محدودة (مستفاد)
 - ③ شركة ذات المسؤولية المحدودة (ش.ذ.م.م.)
 - ④ المساهمة الخيرية (ش.م.خ.)
 - ⑤ المساهمة العامة (ش.م.ع.)
- خاصة
بالشركة

- ① الشركة العادية العامة (المتفاد): (2 - 20) ← عدد الأشخاص (ش.ع.ع.)
← مسؤولية مشتركة وغير محدودة
← بخبر عن الاسم زي: محمد وشركاه مع ذكر نوع الشركة

② الشركة العادية المحدودة (ش.ع.م.)

← الحد الأدنى شخصين

← الحد الأعلى 20 شخص

← يحتوي على عنوان الشركات المتضامنة فقط لازم ينحط اختصاراً (ش.ع.م.)
← لازم ينحط اسم متفاد مع كلمة "وشركاه"

③ شركة ذات المسؤولية المحدودة نوع جديد (ش.ذ.م.م.)

← يكون واحد، واحد لأقل غير محدود

④ المساهمة الخيرية (الاسم) الحد الأدنى (1) - حد أعلى غير محدود (ش.م.خ.)

← الكتاب خاص (فعله) بحد خاص معين يشترط الاسم

← اسم مذكر، إلا إذا براحة افتراض ممكن يكون باسم الشخص (مع ذكر نوع الشركة)

⑤ المساهمة العامة (ش.م.ع.)

← الحد الأدنى 2 - لأقل غير محدود

← الكتاب عام ويطرح في السوق العامة

← دواوين براءة الاختراع (استناد) بالعنوان التجاري ← برفعه عنوان مذكر

* تمييز اللّـوان التجاري ← اسم التّاجر ولقبه للتمييز بين التّاجروالتّاجر

① للاسم التجاري: ضمان أُمير محلي عن المحلات المتشابهة (آدوة المحلات)

② العلامة التجارية: أُمير بين سلعة وسلعة ← Brand

③ الشعار (رمز المحلات) ← (Logo) ®

الحماية القانونية

① مدة لا تقل عن 3 أشهر ولا تزيد عن سنة
إذا هذا استخدم
عنواني التجاري
أف
زيادة لا تقل عن 50 ولا تتجاوز 200 دينار

② يمنع عن استخدام العنوان وحذفه من السجل

③ تعويض عن الضرر (اجتبي مدني)

④ يجوز نقل العنوان باقفاً من يس يفتني أي عبارة عن العنوان بين لاس
الا متفلا ف

* قانون الغرف التجارية ١٦٥

لـ الانتساب إلى الغرف التجارية (قانونه) وهو إلزام

← تمتنع عن المنافسة الحرة (الجرم مشروطة)

← ترخيص المهنة

حـ مسك الدفاتر، التسجيل في السجل والعنوان التجاري ← نصاً عليهم القانون

التجاري الأردني

* ولكن يأتي الاتفاقيات مثل الانتساب ← متى صوبووسه لي التاثره التجاري

مادة (١٤)

للـ للتجـ : مادي و معنوي ، فيه بضاعة / خدمة ، بيع وشراء

المخصصة لممارسة الأعمال التجارية

- ① البضائع
- ② العدد الصناعية (أدوات) مادية
- ③ الآلات التجارية

المعنوية ← الزبائن ، الشعار ، ...

① العدد الصناعية : الآلات ، السيارة

② الآلات التجارية : المفروشات التجارية

③ البضائع : جميع الأموال المنقولة المخصصة للبيع سواء مصنعة أو أوليّة بفهمنا النظر كانت خارج المتجر أو داخل المتجر

العناصر المعنوية (مسموعة المخل):

① الزبائن : روح المخل التجاري

② الاسم التجاري ← اسم مستعار (مبتكر)

لا يتم ههنا البضائع عنه ههنا المخل التجاري

③ الشعار

④ حق الانتاج : الإذن من المالك الأصلي

⑤ العلامة التجارية / الفارقة : حماية لمدة عشر سنوات

لها براءة للافتتاح : تنقل

[7] الرسوم والنماذج الهندسية

لها الرخص أو الإجازات : الموافقة على ممارسة المهنة (من وزارة للصحة وسلطة النقد)

← ثلاثة أشياء لا تعتبر من المنجز :

1- العقار المبني ، لم ينص القانون على أنه يكون خنصر ، ونقل العقار إلى إجراءات خاصة

2- الدفاتر التجارية لا تنقل للمالكي الجدير إلا للإطلاق الضمني

3- لأثاث الخصة أي ما يكون المحل

مجهزة (15)

← الطبيعة القانونية مخدوف

الحماية من المنافسة الغير مشروعة : أشياء تهم بآتي التجار

← في مساعدة جزاء وتعويض ← دعوة يرفعها للمتضرر إلى المدة

← أمثلة على وسائل غير مشروعة :

1- إقناع الزبائن انه براءة "فلان" هي براءة مقلدة ← شحنة سيئة

← أسلوب الإغراء عند العمل من المحل الثاني ← ترتيب لمرار المصنعة

← التخليع للبراءة

* الأساس القانوني للدعوة :

1- مجلة الأحكام العدلية من أيام العثمانيين والآن أساس الجزائي ← جريمة (جرائي) مثل التزوير والاحتيال
← التعويض (مدني)

2- قانون المخالفات المدنية وهو أودني

الأشعار والعروض هي منافسة مشروعة

هذا المعاوضة في القانون التجاري ← ما في آية ببلاحي

جدد من 15 سنة لتنفيذ الحكم النهائي (أخذ صيغة من آية تقدم)

* عقد البيع والتأمين يعون صا القانون المدني (مجلة الأحكام العدلية)

عقد النقل (البضائع)

- * الناقل إذا لم يحترف عملية النقل يكون ناقل
- * يسمى ملتزم النقل أو المتعهد إذا اعترف الناقل بالنقل
- * لا لازم يكونوا الاثنين عندهم الأهلية

* آثار عقد النقل : (عقد نقل البضائع) طرفيه ← الناقل ← المرسل

أولاً: آثار عقد النقل بالنسبة للمرسل

- يجب تسليم جميع الوثائق المطلوبة للناقل
- في حال وجود خلل ، يتحمل المرسل المسؤولية
- دفع أجرة النقل والمصاريف التي لازم تدفع (مصاريف الجمارك مثلاً)
- عادي لو المرسل إليه يدفع تكلفة النقل
- إذا صار أثناء النقل خلل قاهر (مثلاً؟ فيضان) يلغى العقد ولا أحد يتحمل مسؤولية ، أمّا إذا كان تعطل من الناقل فهو إلى يتحمل المسؤولية .
- إذا خربت البضاعة ← يملك الأكرام وينسخ العقد من تلقاء نفسه

ثانياً: آثار عقد النقل بالنسبة للمرسل إليه (طرف أجنبي ، إلا إذا كان نفسه للمرسل)

- الأصل ما في آثار
- بس إذا اتفقوا أنه المرسل إليه هو الذي يدفع للناقل لازم يدفع
- مطالبة الناقل بتسليم البضاعة
- الحق بمطالبة التعويض في حال التضرر (عدم التسليم ، تسليم متأخر) ← مطالبة الناقل

ثالثاً: آثار عقد النقل بالنسبة للناقل (مسؤوليات)

- استلام البضاعة المراد نقلها
- شحن البضاعة والتأكد من عدم تلف البضاعة
- نقل البضاعة والحفاظ على قيمتها (أهم شيء بالعقد)
- تفريغ البضاعة عند الوصول وتسليمها

* إذا المرسل إليه صار أو ما استلم ؟

- ① الناقل يتواصل مع المرسل ويأخذ منه التعليمات
- ② ممكن للمرسل يأخذ إذن من المحكمة بس يده وقت
- ③ إذا البضاعة قابلة للتلف ، يقوم المرسل ببيع البضاعة وإيداع المبلغ عند المحكمة

❖ الكالات التي لا يتحمل الناقل للمسؤولية ؟

① القوة القاهرة (زلزال ، عاصفة ، ...) عدا الحوادث الطريقية والأمرية

② عيب قديم في المنقول

③ خطأ للرسول (في التخلف مثلاً)

❖ بال عقد يجوز وضع شرط جزائي ، ولكن لا يجوز الإعفاء (من للرسول) عن المسؤولية

مرفوع الدعوة فعاه سنة من اليوم المقترض قلم البضاعة في حال البضاعة تالة (دعوة م النقل)

ل نقل الأشخاص صحتها غير محذرة ، يطالبه عليه قانون التقدم العام وهي ١٥ سنوات
ل عشر

❖ نقل الأشخاص ^{في الناقل} _{لله اراكب / المسافر}

← السائق هو تاجر

← عقد جنائي

← التزامات اراكب ← دفع للأجرة (عقد إذعان انه بالخطب ما يجاريات تانية)

← ابلغ تعليمات مناق

← التزامات الناقل ← نقل للأفراد متعة ← الأمتعة العارية / السوية
← الأمتعة المسجلة (للسيارة) ←

← محافظ على سلامة اراكب

متى تقع
المسؤولية
عنه الناقل؟

← دائماً ، باستثناء : -

① قوة القاهرة

② خطأ اراكب / المسافر

❖ عقد السمسرة ^{← السمسار} _{← البائع}

← السمسار : تقريب وجهات النظر ، لتسهيل عقد الصفقات ← دائماً على تجاري حق لو الطرفيه
عالمهم مدني

← ما باخذ الاخر من الطرفيه لازم من الطرف ابي طلب منه

← مهووع السمسار يكون نفسه المشتري إلا برضى الطرف ابي طلب منه

← في العقد بيكتبوا متى يكون دفع أجرة السمسار وكند لأجرة بينه الطرفيه برضاهم . إذا ما صار في سعر بيرجعوا للعرض أو
للحكمة (ما في تراتبية)

← عقد / اتاه ، يلتزم بوجهه مزيم اسمه السمسار بتقريب وجهات النظر للطرفه المصير الأول ، وهو عقد تجاري
ملتزم للطرفيه ، مقابل أجر

← على عقد السمسرة انه يكون مشروع

← قانوني مشروع / غير مخالف للقانونه (آثار ، خدرات ، ...)

← لا يشترط التكرار ، معادي يكون عمل مختلف

* التزامات السمسار:

- ① يجب عم السمسار إعلام السطحين الذي يقاته معه كل ما يتعلق بالطرف الثاني
- ② أن يحافظ عم الوثائق والمستندات التي استلمها من طرفي العقد
- ③ إذا كان في عيّنات، يرفع العينات بعد الاتفاق
- ④ ممنوع أن يستريح السمسار المال نفسه ← حماية للطرف الآخر

* حقوق السمسار:

- ① أن يأخذ أجره المتفق عليها

* يجب أن لا يكون السمسار موظف حكومي (ولا أي عمل تجاري)

* متى ينتهي العقد؟

- ① إذا انتهت مهمة السمسار
- ② استحالة التنفيذ

* متى يفقد السمسار حقه؟

- ① إذا خالف التزاماته (الأربعة) ← يستغل مصلحة الآخر
- ② إذا لم يعطي معلومات صحيحة أو إذا ثفّفاهم

* عزل السمسار

- ← يحمله ما يعمل
- ← يحق للشخص عزل السمسار ولكن إذا تقرر السمسار يمكنه طلب تعويض

* ماهي مدة تقادم دعوة السمسرة؟

- ← لا يوجد فهي للمدة المحددة وبالتاي يطبق القاعدة العامة (عشر سنوات)